

دليل المستخدم

تحتل مسألة إصلاح القطاع الأمني أولوية متزايدة من قبل الحكومات، وهي على أجندة التطوير الدولي ومجتمعات السلام والأمن. ويفتح إصلاح القطاع الأمني نافذة على إمكانية تحويل سياسات الأمن والمؤسسات والبرامج، خالقا الفرص لادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

تمّ التعرف على ادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي على إنه مفتاح للفعالية المؤسسية والملكية المحلية والرقابة المعززة. على سبيل المثال، يساهم توظيف النساء ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والتعاون مع المنظمات النسائية في خلق قطاع أمن خاضع للمساءلة والمشاركة، يتجاوب مع احتياجات الرجال والنساء والفتيات والصبيان.

على الرغم من التعرف على أهمية ادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في إصلاح القطاع الأمني، هناك نقص في الموارد الخاصة بهذا الموضوع. تشكل رزمة الأدوات هذه استجابة أساسية للحاجة إلى المعلومات والتحليل فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. وقد صممت لتأمين مقدمة عملية لصانعي السياسات والممارسين عن سبب أهمية المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في إصلاح القطاع الأمني وكيفية العمل على ادخالها.

تتسم كل مسألة من مسائل إصلاح القطاع الأمني على إنها فريدة. لهذا، قد لا تنطبق على الفور استراتيجيات وتوصيات رزمة الأدوات هذه، ويجب أن تتلاءم دائما مع السياق المحلي.

تتضمن رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني ما يلي:

- ١٢ أداة (٣٠ صفحة)
- ١٢ مذكرة تطبيقية (٤ صفحات تركز على الأدوات)
- ملحق عن القوانين والمواثيق الدولية والإقليمية تتعلق بالنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

مواضيع الأدوات والمذكرات التطبيقية المتعلقة بها هي التالية:

- ١- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني
- ٢- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة
- ٣- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع
- ٤- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة
- ٥- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الجنائي
- ٦- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود
- ٧- النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني
- ٨- النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
- ٩- النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني
- ١٠- النوع الاجتماعي وأثره في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة
- ١١- النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله
- ١٢- النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني

المحتويات

ما الهدف من رزمة الأدوات؟

إلى من تتوجه؟

ما هي بنية رزمة الأدوات وما هو محتواها؟

كيف تمّ تطوير رزمة الأدوات؟

ما هي الخطوات التالية؟



الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي



معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة



ما الهدف من رزمة الأدوات؟

تمّ تطوير رزمة الأدوات بهدف زيادة المعرفة والقدرات والتبادل فيما يتعلق بجوانب النوع الاجتماعي الخاصة بإصلاح القطاع الأمني بين صفوف صانعي السياسات والممارسين والباحثين في القطاع الأمني.

تهدف رزمة الأدوات إلى:

- وضع علامات أولية عن سبب أهمية النوع الاجتماعي في عمليات إصلاح القطاع الأمني.
- تقديم استراتيجيات تطبيقية لادخال النوع الاجتماعي في تقييمات إصلاح القطاع الأمني وتنفيذه ومراقبته وتحليله، بالإرتكاز على التجارب من سياقات مختلفة لإصلاح القطاع الأمني ومؤسسات مختلفة تابعة له.
- تأمين المواد لإرشاد تطوير سياسة إصلاح القطاع الأمني المتجاوبة مع النوع الاجتماعي، على المستويات الدولية والمحلية.
- تأمين المواد التي بإمكانها تطوير التدريب على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي لعناصر القطاع الأمني وممارسي إصلاح القطاع الأمني.

- العمل كمرجع خاص بالقوانين الدولية والمعايير التي تحكم بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وكعناصر لإصلاح القطاع الأمني ومؤسساته.

لا تشكل رزمة الأدوات هذه دليلاً شاملاً للنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني، ولكنها الخطوة الأولى لجمع المعلومات والدليل العملي المصمم على نحو مفيد لمجموعة كبيرة من ممارسي إصلاح الأمن وصانعي السياسات. ونأمل أن تشكل رزمة الأدوات هذه نقطة إنطلاق لتطوير سياسة خاصة بالنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني والمواد التدريبية الخاصة بها، تكون أكثر هادفة وعملية لوكالات القطاع الأمني ولآخرين من العاملين في هذا النطاق.

إلى من تتوجه؟

نصممت رزمة الأدوات لتأمين مقدمة حول المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي لمجموعة واسعة من العاملين على مسائل إصلاح القطاع الأمني. وتتضمن هذه المجموعة صانعي السياسات، ضباط ومستشاري البرنامج العاملين على إصلاح القطاع الأمني في:

- الحكومات المحلية
- مؤسسات القطاع الأمني
- المؤسسات الدولية والإقليمية
- الحكومات المانحة

■ مؤسسات المجتمع المدني، بمن فيها المؤسسات النسائية

وعلى الرغم من أن رزمة الأدوات تتوجه إلى الخبراء في إصلاح القطاع الأمني بدلاً من الخبراء في النوع الاجتماعي، قد تشكل أيضاً الأدوات والمذكرات التطبيقية موارد تساعد العناصر المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي الراغبة في التعرف أكثر على كيفية ارتباط عملها في إصلاح القطاع الأمني.

بالإضافة إلى ذلك، هي تتوجه أيضاً إلى جماهير أخرى خاصة بكل من الأدوات/المذكرات التطبيقية المحددة، على سبيل المثال:

النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني - البرلمانيون، العاملون في البرلمان وأعضاء وعمال البرلمانات الإقليمية.

النوع الاجتماعي وأثره في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة - الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، جمعيات صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وعمال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

ما هي بنية رزمة الأدوات وما هو محتواها؟

تتبع الأدوات والمذكرات التطبيقية البنية نفسها عموماً، وتحتوي على معلومات تحت عناوين محددة (بصرف النظر عن الأداة ١١ و١٢). على سبيل المثال، تتكون أداة النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة من البنية التالية:

١. المقدمة
٢. ما هو إصلاح جهاز الشرطة؟
٣. لما النوع الاجتماعي مهم في إصلاح جهاز الشرطة؟
٤. كيف يمكن ادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في إصلاح جهاز الشرطة؟
٥. ادخال النوع الاجتماعي في إصلاح جهاز الشرطة في سياقات محددة
 - أ. الدول في مراحل ما بعد النزاع
 - ب. الدول الانتقالية
 - ج. الدول النامية
 - د. الدول المتقدمة
٦. التوصيات الأساسية
٧. مصادر إضافية

أما بنية مذكرة التطبيق حول النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة فهي:

١. لما النوع الاجتماعي مهم في إصلاح جهاز الشرطة؟
٢. كيف يمكن ادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في إصلاح جهاز الشرطة؟
٣. تحديات وفرص مراحل ما بعد النزاع
٤. أسئلة حول إصلاح جهاز الشرطة
٥. معلومات إضافية

يختلف المحتوى المحدد للأدوات والمذكرات التطبيقية باختلاف الموضوع. ولكن، تحتوي كل منها على معلومات مفهومية مثل التعريفات عن النوع الاجتماعي ولما المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي مهمة، بالإضافة إلى معلومات عملية مثل دراسة الحالات والنصائح والقوائم المرجعية. وعمل الكاتب جاهداً لتضمين توازن في دراسة الحالات والأمثلة من أنحاء مختلفة من العالم ومن سياقات دول مختلفة (في مراحل ما بعد النزاع والدول الانتقالية والنامية والمتقدمة).

كيف يتم التعريف عن إصلاح القطاع الأمني؟

ما من تعريف عام مقبول للقطاع الأمني أو لإصلاح القطاع الأمني. ويعتقد فاعلون مختلفون مفاهيم أكثر أو أقل شمولية لإصلاح القطاع الأمني، ويتم استخدام مفردات متنوعة بالتبادل. ولكن، تستخدم رزمة الأدوات هذه التعريف الذي أطلقته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي تم الإلتقاء حول مفهومه:

إن إصلاح القطاع الأمني يعني تحويل القطاع/النظام الأمني، "والذي يضم جميع الفاعلين، أدوارهم ومسؤولياتهم وأعمالهم - العاملين معاً لإدارة النظام بطريقة تتناسق مع المعايير الديمقراطية ومبادئ الحكم الجيد، ليؤدي بالتالي إلى إطار عمل أمني يعمل بطريقة صحيحة"^١

يمكن فهم النظام/القطاع الأمني على أنه يشمل جميع مؤسسات الدولة والكيانات الأخرى التي تلعب دور ضمان أمن الدولة وشعبها. وتتكوّن هذه الأخيرة من:

- القوى الفاعلة الأساسية في القطاع الأمني: القوات المسلحة (بمن فيها القوات الدولية والإقليمية)، الشرطة، الدرك، القوات شبه العسكرية، الحرس الرئاسي، خدمات المخابرات والأمن، حرس السواحل، حرس الحدود، السلطات الجمركية ووحدات الأمن الاحتياطية والمحلية.
- هيئات الإدارة والمراقبة على القطاع الأمني: البرلمان/السلطة التشريعية ولجانها التشريعية، الحكومة/

السلطة التنفيذية، بما في ذلك وزارات الدفاع والداخلية والخارجية؛ هيئات الأمن الاستشارية القومية؛ السلطات العرفية والتقليدية؛ هيئات الإدارة المالية؛ الفاعلين في المجتمع المدني، بما في ذلك الإعلام والمنظمات الأكاديمية وغير الحكومية.

■ **العدالة وحكم مؤسسات القانون:** وزارات العدل، السجون، خدمات التحقيقات الجنائية والمقاضاة، السلطة القضائية (الجهات القضائية والمحاكم)، تنفيذ خدمات العدالة (المحضر والحاجب)، أنظمة أخرى عرفية وتقليدية للعدالة، لجان حقوق الإنسان وأمناء المظالم.

■ **قوات أمن غير نظامية:** جيوش التحرير، جيوش المغاوير، الوحدات الخاصة للمراقبين الشخصيين، مؤسسات الأمن الخاصة، المؤسسات العسكرية الخاصة وميليشيات الأحزاب السياسية.^٢

■ **مجموعات المجتمع المدني غير نظامية:** المجموعات الخبيرة، الإعلام، منظمات الأبحاث، منظمات الدفاع، المنظمات الدينية، المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع.^٣

لناقشة أطول عن مفهوم إصلاح القطاع الأمني، الرجاء النظر إلى الأداة رقم ١ حول النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني.

كيف تمّ اختيار مواضيع رزمة الأدوات؟

يضم إصلاح القطاع الأمني مجموعة واسعة من الفاعلين والعمليات، وهناك المئات من المسائل التي تشكل أهمية في إصلاح القطاع الأمني. تركز رزمة الأدوات هذه على الأجزاء الخاضعة لإصلاح القطاع الأمني والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الموارد والخبرة الخاصة بالنوع الاجتماعي. وهناك أجزاء أخرى خاضعة لإصلاح القطاع الأمني وتحتاج إلى الموارد المتعلقة بالنوع الاجتماعي. على سبيل المثال، لا تتضمن رزمة الأدوات أداة خاصة بادخال النوع الاجتماعي في إصلاح جهاز المخابرات بسبب قلة المعلومات حول هذا الموضوع. نأمل أن تشكل رزمة الأدوات مادة مفيدة للباقيين لتطوير العمل على النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك الأجزاء التي تتخطى نطاق رزمة الأدوات هذه.

لا توجد أداة منفصلة خاصة بالنوع الاجتماعي وأثره في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب توفر العديد من الموارد الممتازة المتعلقة بهذا الموضوع. ولكن، تمت مناقشة مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أدوات إصلاح جهاز الدفاع والمراقبة البرلمانية للقطاع الأمني كمسألة من بين العديد من المسائل.

هل رزمة الأدوات عن النوع الاجتماعي ام المرأة؟

وكثيرا ما يتم الخلط بين مصطلح النوع الاجتماعي والمرأة و/ أو استخدامهما كمرادفين. رزمة الأدوات هذه تركز على النوع الاجتماعي وليس المرأة، هناك جزء منها يتطرق لمعلومات وأمثلة حول الرجال والذكورة. ولكن، المعلومات عن الرجال والذكورة وإصلاح القطاع الأمني قليلة حتى الآن، وهناك حاجة إلى المزيد من البحث.

تعريف النوع الاجتماعي الذي استخدمناه في رزمة الأدوات هذه هو التالي:

ويشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل. وعلى ذلك يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة بينما يشير لفظ "الجنس" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوع أدوار النوع الاجتماعي تنوعاً هائلاً ضمن الثقافات وعبرها وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى المرأة والرجل فحسب بل يشمل العلاقات بينهما.

لناقشة أطول حول تعريفات النوع الاجتماعي ومفاهيم ادخال النوع الاجتماعي في إصلاح القطاع الأمني، الرجاء النظر إلى أداة النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني.

لماذا أدخلت المسائل المتعلقة بالسحاقيات والمتليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية؟

غالباً ما تواجه فئات المجتمع من السحاقيات والمتليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية التمييز والعنف بسبب عدم تماشيها الواضح مع أدوار النوع الاجتماعي. على هذا الأساس، تتضمن رزمة الأدوات، حيث أمكن، أمثلة ومعلومات حول مبادرات القطاع الأمني في التوجه إلى الاحتياجات الخاصة بالسحاقيات والمتليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية.

كيف يتم التعريف عن السياقات المختلفة للمجتمع؟

تعمل رزمة الأدوات على مراقبة إصلاح القطاع الأمني من خلال أربعة سياقات مختلفة للمجتمع، لمعرفة إن كانت هناك نقاط مشتركة بين تحديات وفرص ادخال النوع الاجتماعي. من خلال استخدام الفئات التي وضعتها شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، تضمنت الأدوات (بصرف النظر عن الأداة ١١ والأداة ١٢)، جزءاً يركز على:

الدول الانتقالية - الدول في مرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه مركزياً إلى اقتصاد الأسواق مثل كرواتيا وجورجيا والاتحاد الروسي وطاجيكستان واورانيا.

الدول النامية - وهي دول تعاني من دخل إجمالي قومي ضئيل. ودول كل من افريقيا، البحر الكاريبي، أميركا الوسطى، أميركا الجنوبية، آسيا (باستثناء اليابان)، اوقيانوسيا (باستثناء استراليا ونيوزيلندا) معروفة على إنها "دول نامية".

الدول المتقدمة - وهي دول تتمتع بدخل إجمالي قومي مرتفع، مثل اوربا الغربية والشمالية، كندا، الولايات المتحدة واسرائيل.

وتركز الأدوات أيضاً على ادخال النوع الاجتماعي في إصلاح القطاع الأمني في الدول في مراحل ما بعد النزاع، حيث يميل إصلاح القطاع الأمني إلى التمتع بمزايا فريدة يقل وجودها أو حتى انعدامها في الدول التي لا تعاني من النزاعات. ومن الأمثلة التي تمت مناقشتها في رزمة الأدوات عن الدول في مرحلة ما بعد النزاع هي هايتي، ليبيريا، جمهورية سيراليون وتيمور - ليشتي. بالطبع، يمكن للدول في مرحلة ما بعد النزاع أن تكون أيضاً دولاً نامية أو متقدمة؛ ومن غير الواضح متى تكون الدول التي اختبرت وقفاً للنزاع المسلح دولاً في "مرحلة ما بعد النزاع". ولكن، تظهر الأداة متسعا واسعا لدروس لقتت في سياقات ما بعد النزاع والتي يمكن تلقيها للآخرين.

لماذا تم ادخال الدول المتقدمة؟

على الرغم من عدم استخدام مفهوم إصلاح القطاع الأمني بشكل شائع فيما يتعلق بالدول المتقدمة، لكن إصلاح مؤسسات القطاع الأمني يحدث باستمرار وعلى مستويات متنوعة ومختلفة. وفي العديد من الدول المتقدمة، يجب على القطاع الأمني العمل بفعالية على منع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتجاوب معه أو تحقيق التساوي بين الجنسين من الرجال والنساء العاملين في مؤسسات القطاع الأمني. ويجب على الدول المتقدمة أيضاً العمل على تنفيذ الإصلاح المتجاوب مع النوع الاجتماعي داخل القطاع الأمني.

كيف تم تطوير رزمة الأدوات؟

في العام ٢٠٠٥، عمل معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة على تطوير مفهوم رزمة الأدوات هذه، إستجابة إلى الحاجة الجلية للأبحاث والدلالة العملية على النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. ومن ثمّ انضمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان كشريك ثالث.

ما هي الخطوات التالية؟

أصدرت رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني في مارس/آذار ٢٠٠٨، ووزعت على نحو واسع على شكل مطبوعات وأقراص مضغوطة وعلى الإنترنت.

لدى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مشاريع متابعة للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ لتنفيذ رزمة الأدوات. ستتدرج رزمة الأدوات في البدء إلى اللغة الروسية، على أمل توفر الموارد لترجمتها إلى لغات أخرى. وسيتم تطوير مواد إضافية، بما فيها مواد تدريبية بهدف الإستجابة إلى الاحتياجات المختلفة للممارسي إصلاح القطاع الأمني في دول ومناطق معينة. نأمل المزيد من التعاون في تطوير وتوثيق الممارسة الجيدة لادخال النوع الاجتماعي في إصلاح القطاع الأمني.

التذييل

1. OECD-DAC, *Security System Reform and Governance*, DAC Guidelines and Reference Series, (OECD: Paris), 2005, p.20.
<http://www.oecd.org/dataoecd/8/39/31785288.pdf>
2. OECD-DAC, pp.20-21. Also see Hänggi, H., 'Making Sense of Security Sector Governance', *Challenges of Security Sector Governance*, eds. Hänggi, H. and Winkler, T.H., (DCAF: Geneva), 2003.
3. Ball and others, cited in the *United Nations Development Report 2002* (UNDP: New York), 2002, p.87.
4. United Nations Statistics Division, 'Composition of macro geographical (continental) regions, geographical sub-regions, and selected economic and other groupings', revised 28 August 2007.
<http://unstats.un.org/unsd/methods/m49/m49regin.htm#developed>
5. See discussion in Law, D., 'The Post-Conflict Security Sector', DCAF Policy Paper No. 14, (DCAF: Geneva), 2006: http://www.dcaf.ch/_docs/PP14_post_conflictss.pdf, p.2-3>, which is based on case studies of Afghanistan, Bosnia-Herzegovina, Haiti, Kosovo, Sierra Leone and Timor-Leste.

في أغسطس/آب ٢٠٠٦، أسس مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة فريق عمل خاص بالنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني، جامعاً ممارسي إصلاح القطاع الأمني والباحثين من مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى ممثلين عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومجلس الإتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعمل فريق عمل النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني كهيئة مشروع إستشارية.

بدأ تطوير رزمة الأدوات في فبراير/ شباط ٢٠٠٧، بتمويل من وزارة الخارجية النرويجية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

قام مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بتفويض الأدوات ٢-١٠ إلى خبراء معروفين في مجال النوع الاجتماعي والأمن. وتم تطوير الأدوات المتعلقة بالتدريب على النوع الاجتماعي لعناصر القطاع الأمني وتقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله من قبل معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بالإرتكاز على سلسلة مناقشات إلكترونية بين خبراء في إصلاح القطاع الأمني وفي النوع الاجتماعي في أواسط العام ٢٠٠٧. تمت مراجعة مسودات الأدوات من الخارج من قبل ممارسي إصلاح القطاع الأمني، عناصر خدمة القطاع الأمني، خبراء في النوع الاجتماعي وأفراد أكاديميين ومهتمين في هذه المسألة. قدم حوالي ٦٠ شخصاً تعليقات واقتراحات مفيدة على المسودات، بمن فيهم ممارسين من أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية. بالإضافة إلى ذلك، نوقشت مسودة الأدوات من قبل كاتبها ومراجعين من الخارج وصانعي السياسات خلال ورشة عمل خاصة بالخبراء في النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني، والتي عقدت في جنيف ودامت مدة يومين في أغسطس/ آب ٢٠٠٧. صممت مذكرات التطبيق من قبل معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وذلك بالإرتكاز على الأدوات. وقام مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بمراجعة وتحرير الأدوات والمذكرات التطبيقية، وعمل على إنتاج رزمة الأدوات.

يرغب كل من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بتقديم جزيل الشكر لكل من ساهم في تصميم رزمة الأدوات هذه.

